الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

30 **محرم**/1-2 **صفر** 1439 / 20-21-22 **أكتوبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

أثناء اجتماع جمعيتها العمومية التاسع عشر بالرياض

إعادة انتخاب القحطاني بالإجماع رئيساً لجمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق السبت 1 صفر 1439هـ - 21 أكتوبر 2017م
https://sabq.org/Kx6qJ7

بدر الجبل -تبوك
أعادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم السبت انتخاب الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بالإجماع رئيساً للجمعية لأربع سنوات قادمة وذلك في اجتماع جمعيتها العمومية التاسع عشر بمقرها الجديد بمدينة الرياض.
كما تم انتخاب كل من الدكتور صالح الخثلان والدكتوره نورة العجلان نواب للرئيس، فيما تم انتخاب سليمان بن عواض الزايدي والمستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري والدكتور عبدالجليل بن علي السيف والدكتورة سهيلة بنت زين العابدين حماد والدكتور إبراهيم بن حمد القعيد و الدكتورة وفاء بنت محمود طيبة أعضاء لعضوية المجلس التنفيذي في دورته الجديدة.
واعتمدت الجمعية في اجتماعها الحساب الختامي وميزانيتها التقديرية وبحث القضايا الحقوقيه كقضية الاشخاص بلا هويه وقضايا السجناء والموقوفين, فيما تلي الاجتماع افتتاح مقر الجمعية الجديد بمدينة الرياض رسمياً بعدما تم الانتهاء من بناءه مؤخراً وحضر المناسبة مشرفي الفروع وأعضاء الجمعية من كافة فروع الجمعية بالمملكة.

60 % من نزلاء "الملاحظة" بسبب التفكك الأسري

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 29 محرم 1439هـ - 20 أكتوبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4211102

سيف الحارثي - الخبر
كشف ملتقى «نرعاك» بالمنطقة الشرقية عن رصد المجلس الصحي السعودي 1544حادثة عنف ضد الأطفال خلال أربع سنوات تصدرتها حوادث الإهمال بنسبة 45%، يليها العنف الجسدي بـ 35%، ثم العنف الجنسي بـ 14% وأقلها العنف النفسي 6.%
ويأتي الملتقى الذي نظمه مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية »سايتك» التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، برعاية من صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان نائب أمير المنطقة الشرقية، تحت شعار «أسرة مترابطة.. مجتمع آمن»، يأتي لتعزيز دور الأسرة في المجتمع واعتبارها النواة الحقيقية لصلاح الأفراد وحماية الأمن الفكري في المجتمع.

وتضمنت فعاليات أمس عددا من المحاضرات وورش العمل لنخبة من المتحدثين داخل المملكة وخارجها ومنهم د. مصطفى ابو السعود من تونس والشيخ الدكتور راشد الزهراني وم. صلاح الزامل، بحضور متميز من الجنسين، إضافة إلى الإقبال المتميز من طلاب وطالبات المدارس والجامعات خلال الفترة الصباحية.
وتطرق الخبير الاسري د. خالد الحليبي خلال ندوة بالملتقى تحت عنوان)أسرة آمنة) إلى الفهم الخاطئ في التربية، مبينا ان 60% ممن هم في دور الملاحظة بسبب الاسر المفككة،، وأنه وجد في أحد التقارير أن نسبة الطلاق في مدينة الرياض وحدها وصل 40%، و80% من المطلقات نادمات، وأن 13% من السجينات في المملكة وقعن في جرائم انتقام لأهلهن أو لأزواجهن.
وأوضح أن المجلس الصحي السعودي رصد 1544 حادثة عنف ضد الأطفال من سنة 2011حتى 2015 م وكان أكثرها نسبة نتيجة الإهمال 45% يليها العنف الجسدي 35%ثم العنف الجنسي 14% وأقلها العنف النفسي 6%، فيما بلغ سنة 2011م عدد بلاغات العنف الأسري في إدارة الحماية الاجتماعية 1115 حالة، ليرتفع إلى 8016في سنة 2015م، وشملت حالات عنف جسدي ونفسي وجنسي، وفي 2004م سجلت جمعية حقوق الإنسان 37 حالة، بينما سجلت سنة 2013م 360 حالة عنف أسري، 112 حالة عنف ضد الأطفال، منوها بأن الإيذاء الجسدي اليومي الذي اعتاده الأطفال يبقى بعيدا عن الإحصاء تماما.

" في ظل ما رصدته في بعض الدور من إشكاليات حقوق الإنسان" تدخل على الخط في قضية المضاربة النسائية بجازان

المصدر: جريدة سبق الجمعة 30 محرم 1439هـ - 20 أكتوبر 2017م
https://sabq.org/bQHGyw

قاسم الخبراني -جازان
وجّه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني المشرف على فرع الجمعية بمنطقة جازان احمد البهكلي بمتابعة حادثه مضاربة دار التربية الاجتماعية والعمل على معرفة الحيثيات والأسباب التي أدت لما وقع في ظل ما قد رصدته الجمعية في السابق في بعض الدور من إشكاليات تتعلق بالعلاقة بين إدارات هذه الدور والنزيلات.
وكانت مضاربة قد نشبت داخل دار التربية الاجتماعية للبنات التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بجازان إذ اعتدت مجموعة نزيلات على مديرة الدار ما استدعى نقلها إلى المستشفى لتلقي العلاج وتدخل الجهات الأمنية حيث تم القبض على المتورطات.
وفي التفاصيل التي تناولتها "سبق" في حينه فإن لجنة أمنية من الشرطة والبحث والتحري بمنطقة جازان باشرت الحادثة بعد البلاغ الوارد إليها، وسارعت إلى احتواء الأمر بتوقيف مجموعة من النزيلات المشاركات في أعمال الفوضى والاعتداء على المديرة بالضرب وإصابتها.
وأوضح خالد أبا الخيل، المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، في بيان عن أحداث دار التربية بجازان أن سبعًا من نزيلات دار التربية الاجتماعية في جازان أحدثن أعمال فوضى وإتلافًا للأثاث، واعتدين على مديرة الدار، وأفزعن العاملات؛ فتم التواصل مع إمارة المنطقة والجهات ذات العلاقة حول ذلك .
وأكد أبا الخيل أنه تم نقلهن بناء على توجيهات النيابة العامة إلى "مؤسسة رعاية الفتيات" في عسير حرصا على سلامة النزيلات والموظفات بالدار.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

عضوا "شورى": "المجلس" بحاجة إلى إصلاحات.. الانتخاب أولاً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24835382

الرياض - «سعاد الشمراني»

خرج عضوان سابقان في مجلس الشورى عن صمتهما عما يثار من انتقاد للمجلس وأعضائه من المواطنين، متهمين رئيس المجلس ونظامه بأنهما السبب في «احتقار الناس لهم»، وذكر لـ«الحياة» محمد رضا نصر الله، والدكتور عبدالله الفيفي، العضوان اللذان قضيا في المجلس ثلاث دورات شورية لمدة 12 عاماً، أن رئيس المجلس كلف بتشكل لجنة لتعديل نظام المجلس، واتفقت اللجنة على تغيير المادة الأولى والـ15، بأن يبدي مجلس الشورى، باعتباره السلطة التنظيمية الرقابية، الرأي في السياسات العامة للدولة، إلا أن الرئيس والأمانة أهملت هذه التوصيات، مطالبين بألا ينتظر المواطنون من الأعضاء الحاليين محاسبة ضمائرهم بعد ما أدوا القسم أمام المليك، بل يجب أن يخضعوا لمحاسبة الجمهور، وأن يتم إعلان الجلسات، لأن السرية في غير محلِّها، وما كانت في شأن إلَّا دبَّ فيه الارتجال، وربما نجم عنه الفساد.

وطالبا بأن يتم اختيار أعضاء المجلس في الدورة المقبلة بالانتخاب، وذكرا أن عاملي «الانتخاب» و«الشفافيَّة الإعلاميَّة» سيجعلان الشراكة قائمة بين المجلس والمواطن، وسيفضيان إلى تفاعلٍ حيويّ وإيجابيّ نتطلَّع إليه.

وقال عضو المجلس الدكتور عبدالله الفيفي: «لا شكَّ في أن القرارات الملكيَّة الأخيرة جاءت في تناغم مع مطالب غالبيَّة الناس، سواء ما يتعلَّق منها بقيادة المرأة السيارة، أو نظام منع التحرش، وتلك المطالب طالبَ بها بعض أعضاء المجلس قبل غيرهم منذ سنوات، وتقدموا بمشاريع أنظمة بصددها، يؤمل الاستفادة منها الآن تلبية للأمر الملكي، فحدث أن تباطأت لجان المجلس في إنجازها، أو الهيئة العامة في جدولة عرضها، ثمَّ أُرجئت، وسُوِّفت، وتحفَّظ عليها مَن تحفَّظ، حتى أُجهضت؛ وهو ما نرجو ألا يكون مصير مشاريع أخرى، ومنها مشروع مكافحة التمييز وبثِّ الكراهية، الذي تقدمتُ به مع عدد من الأعضاء في الدورة الماضية.»

وأضاف: «بصفة عامَّة يمكن أن أُجْمِل الأسباب التي تجعل دور المجلس محدوداً في الآتي: استنفاد معظم طاقات المجلس في التقارير السنويَّة المكررة عن الأجهزة الحكوميَّة، ومذكِّرات التفاهم، حتى الداخلية منها بين جهاز حكومي وآخَر، ونحوها من الأعمال؛ وهذه، على أهميتها، كان يمكن أن تخصص لها لجنة واحدة، أو اثنتين في المجلس، وتتجه بقيَّة اللجان إلى معالجة هموم الوطن والمواطنين الكبرى.»

وذكر الفيفي أنه في بداية كل دورة يؤدِّي جميع أعضاء المجلس مع رئاسته القسمَ أمام الله، ثمَّ أمام الملك والوطن، على أداء عملهم بالصدق والعدل والأمانة والإخلاص، وهم أهل لذلك، وهذا يحتِّم عليهم استشعار ما أقسموا عليه في كل قول، أو فعل، أو موقف، من دون التفات إلى غير الموضوعيَّة والصدق في القول والعمل. وقال: «لكنني أرى أنه كان ينبغي أن يكون إلى جانب محاسبة الضمير، محاسبة الجماهير، لأن محاسبة الضمير أمر فرديّ، لا يكفي في شأنٍ مسّ مصالح الجماعة، ولذلك أرى أن أداء المجلس كان يمكن أن يصبح أفضل بكثير، لو تحقق أمران: أن يكون المجلس منتخباً، ولو بنصف الأعضاء، لأن المنتخَب سيواجَه من منتخبيه لمعرفة ما قدَّم وما أخَّر، وهذا من شأنه أن يرفع أداء العضو وشعوره بالمسؤوليَّة، والثاني: الشفافيَّة والعلنيَّة، إلَّا في ما تقتضي المصلحة العليا سواه، وأن تكون جلسات المجلس متلفزة بصورة كاملة، ببث الجلسات مباشرة أو مسجَّلة، وأن يكون واضحاً فيها من صوَّت مع هذا الأمر ومن عارضه. كما هو معمول به في مجالس نظيرة، أمَّا السريَّة المفرطة، التي يجري بها العمل الآن، والاعتماد على مفتاح التصويت المحجوب عن الأنظار، ورصد النتائج الرقميَّة من دون غيرها، فأمر لا يبعث على الجدِّيَّة المأمولة، ولا يراعي حقَّ المجتمع في معرفة ما يجري، إن السريَّة في غير محلِّها ما كانت في شأن إلَّا دبَّ فيه الارتجال وربما نجم عنه الفساد.»

وقال الفيفي: «طالبتُ وطالب غيري بهذا منذ الدورة الرابعة، 1426هـ، وأذكر أن وزير الإعلام السابق، إياد مدني، وعد خلال استضافته من المجلس، بإنشاء قناة خاصة بالشورى، وها قد مرَّت أكثر من 10 سنوات، والأمر على ما هو عليه، ولست أرى أن الرسالة، التي تبث عن جلسات المجلس كل أسبوع تعبِّر عن شيء فضلاً عن تحقيق المطلوب، فهي مقتضبة، ومقطَّعة، وكنت أشاهد بعضها، فلا أستطيع أن أخرج منها بفهم ما يدور، على رغم أنني حاضر الجلسة نفسها التي بُثَّت عنها الرسالة المتلفزة.»

وأكد أن عاملي «الانتخاب «و«الشفافيَّة الإعلاميَّة» سيجعلان الشراكة قائمة بين المجلس والمواطن، وسيفضيان إلى تفاعلٍ حيويٍّ وإيجابيٍّ نتطلَّع إليه.
وعماً يثار عن المجلس بإدارته وأعضائه، قال: «تغيب عن الناس معرفة أن للمجلس آلية عملٍ ذات قواعد محددة، لا يملك، لا رئيس المجلس ولا الأعضاء، تجاوزها، نعم، قد يقع التباطؤ، أو التأجيل، أو إدخال المواضيع في بيروقراطيات قاتلة للمبادرات والجهود، حتى يصدر الأمر أخيراً من الجهات العليا، والمجلس ما برح يراوح مكانه، يقدّم رجلاً ويؤخِّر أخرى لسنوات». وأضاف: «ما يحدث أيضاً هو أن المشاريع، أو التوصيات تُحسم بالتصويت في النهاية، سواء في داخل اللجان أم في القاعة العامة، حيث المناقشة النهائية والتصويت الختامي، فإذا أخفقت بعض الأنظمة، أو التوصيات في الحصول على الغالبية المطلوبة في التصويت، فلا ملام على المجلس، فتلك حريَّة الرأي، وذاك هو المعمول به في المجالس الشبيهة، غير أننا إذا نظرنا في المقابل إلى ما صدر عن المجلس من أنظمة، أو توصيات، إزاء ما لم يصدر، سنجد توصيات أُقِرَّت، وأنظمة صدرت عن المجلس، ولكن لم تُنفَّذ، أو تعطَّل تفعيلها لدى الجهات التنفيذيَّة لسببٍ أو لآخر؛ فلماذا ننظر إلى جانب المجلس فقط»؟ وقال: «مثلاً، صدر عن المجلس)نظام رابطة الأدباء والكُتَّاب السعوديين)، وذلك في الدورة الشوريَّة الرابعة، ومازال الوسط الثقافي في انتظاره إلى الآن، و(نظام إنشاء مجمع للغة العربيَّة في المملكة)، صدر في الدورة الثالثة، قبل نحو 20 سنة، ولمَّا يرَ النور بعد.

المحكمة العامة تصدر قرارات فورية للقضايا التي لا تقع ضمن اختصاصاتها

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24833780

شرعت المحكمة العامّة بمنطقة الرياض في البت الفوري والعاجل، ومن دون الحصول على موعد، في القضايا التي لا تقع ضمن اختصاصاتها، من خلال نموذج تمّ تعميمه على جميع القضاة والدوائر القضائية، في خطوة تطويرية جديدة تهدف إلى حفظ وقت المراجعين والمستفيدين.
وتأتي هذه الخطوة، التي وجه بها رئيس المحكمة الشيخ عبدالله العميريني، رغبةً في تقليص الفترات بين المواعيد، والحد من هدرها، وحفظاً لأوقات المستفيدين .وتتمّ آليات العمل الجديدة بأن يقوم موظّف قسم الإحالات وصحائف الدعوى بإفهام المدعي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، وأنّها في اختصاص محكمة أو جهة أخرى، وفي حال عدم قناعة المدعي يتم تحويل الدعوى إلى الدائرة القضائية من دون موعد.
وشدّد التوجيه على أنّه يجب على مشرف وموظّفي الدائرة القضائية التحقّق من إرفاق نموذج مخصّص لهذا الغرض ضمن أوراق صحيفة الدعوى، وعرض ملف الدعوى على قاضي الدائرة بصفة عاجلة ومن دون تحديد موعد، وعلى القاضي دراسة الاختصاص من عدمه، وفي حال ثبت لدى القاضي أنّ الدعوى ليست من اختصاص المحكمة أو الدائرة القضائية فيتمّ إصدار قرار بصفة عاجلة بعدم الاختصاص، ومن دون تحديد موعد.
إلى ذلك، كشفت بوابة ذكاء الأعمال الخاصة بمتابعة سير أعمال وزارة العدل في المحاكم وكتابات العدل أن إجمالي العمليات التي نفذتها القطاعات التابعة للوزارة خلال الفترة من الـ25 من محرم حتى الـ29 من محرم الماضي بلغت 159295 عملية.
وأكدت البوابة أن العمليات القضائية، التي تمت داخل المحاكم – عدا محاكم التنفيذ -استحوذت على 48 في المئة من إجمالي العمليات، فيما بلغت حصة محاكم التنفيذ من الإجمالي 18 في المئة، أما التوثيق فبلغت نسبة عملياته من الإجمالي 34 في المئة.

وبلغ إجمالي العمليات القضائية 76690 عملية، منها الإحالات التي بلغت 22809 إحالات، والجلسات التي بلغت 37327 جلسة، والأحكام والقرارات بواقع 16554 حكماً وقراراً، والحكم هو ما يمكن استئنافه، أما القرار فهو نهائي يبدأ وينتهي لدى القاضي.
وأوضحت بوابة «ذكاء الأعمال» أن إجمالي عمليات التوثيق خلال الأسبوع المنصرم بلغت 54746عملية، منها 17143 عملية على العقارات، فيما بلغت عمليات إصدار الوكالات ما لا يزيد على 37603 عمليات.
أما عمليات التنفيذ فبلغ الإجمالي لها 27859 عملية، منها الإحالات والطلبات المقدمة إلى محاكم التنفيذ، التي بلغت 14538 عملية، إضافة إلى القرارات والأحكام التي أصدرها ونفذها القضاة، والتي بلغت 9246 عملية، إلى جانب المحاضر الصادرة البالغ عددها 4075 محضراً خلال خمسة أيام عمل.

المدارس الأهلية تخضع لـ"القيمة المضافة ... ومطالبة بإعادة دراسة إعفائها

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 صفر 1439هـ - 21 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24810519

الدمام - محمد الشهراني
في الوقت الذي أكد الحساب الرسمي لضريبة القيمة المضافة أن الرسوم الفصلية للمدارس الأهلية تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة بداية من الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨، قال عدد من الاقتصاديين لـ«الحياة» إن الضريبة ستطبق على من كان دخله ٣٧٥ ألف ريال، وأنها ستخلق عبئاً على أولياء الأمور في تعليم أبنائهم بالمدارس الخاصة.
وقال عضو الجمعية السعودية للاقتصاد الدكتور عبدالله المغلوث، إن ضريبة القيمة المضافة تنطبق على من كان دخله السنوي أكثر من ٣٧٥ ألف ريال سواءً كانت مؤسسات أم شركات أم مصانع، مهما اختلفت نوعية النشاط، وهذا سيشكل عبئاً على أولياء الأمور في تعليم أبنائهم بالمدارس الخاصة، إذ إن بعضهم مضطر لتدريس ابنه في المدرسة الخاصة لعدم توافر مقاعد في بعض المدارس الحكومية القريبة منه، كما هو الحال في المؤسسات الطبية، وذلك لعدم توافر مستوصفات أو مراكز طبية في الأحياء، فيضطر المريض سواءً كان الابن أم الأب إلى العلاج في المستوصفات، ودفع الضريبة.
وطالب المغلوث بمساعدة الجهات الرسمية من دون إلزامهم بدفع ضريبة القيمة المضافة، حتى لا يكون هناك عبء على الأسرة أو ولي الأمر.
بدوره، قال أستاذ المحاسبة بجامعة الطائف الدكتور سالم باعجاجة، إن ضريبة القيمة المُضافة سيتحملها المواطن والمقيم على حد سواءً والبالغة 5 في المئة من قيمة الإيرادات، كما أن القيمة المضافة ستلقي عبئاً كبيراً على موازنة الأسر، وخصوصاً الأسر التي تقوم بتعليم أبنائها في المدارس، مضيفاً بأنه سيكون هنالك خلل وتأثير في موازنة الأسر، والحال نفسه سيطبق على القطاع الخاص من المستشفيات والمستوصفات.
من جهته، طالب المحلل الاقتصادي عبدالرحمن الجبيري بإعادة دراسة الإعفاء من ضريبة القيمة المُضافة للرسوم الدراسية في المدارس الخاصة إن أمكن ذلك نظاماً، وقال» :ضريبة القيمة المضافة المقرر تطبيقها في يناير 2017 تأتي ضمن الاتفاق الموحد لضريبة القيمة المُضافة والمعتمد من مجلس التعاون لدول الخليج العربي»، مشيراً إلى أن هذا النشاط تعليمي، وهو رسالة تحظى بدعم الدولة المتواصل، لذلك هو تعليم أكثر من كونه استثماراً، إذ إن هدفه الأساسي توفير حزمة برامج تعليمية متنوعة وموجهة.
وبين أن من سيتحمل عبء هذه الضريبة هو المواطن وليس المدارس الخاصة، وبالتالي اقتصادياً ستتأثر لديه القوة الشرائية بالانخفاض وتتقلص أوعيته الادخارية، مشدداً على أهمية إيجاد نظام رقابي يضمن عدم استغلال ذلك برفع الرسوم الدراسية إضافة إلى الضريبة.

وحول الثقافة الضريبية قال الجبيري: «لا يزال هناك قصور في الوعي الثقافي الضريبي، إذ إن المفهوم لدى المستهلك حالياً غير متكامل، ويحتاج إلى المزيد من الجهود للتوعية وتعريف المستهلك بالحقوق والواجبات وآليات التدقيق والمراجعة باستخدام ثقافة الفاتورة.»
وأكد أهمية إصدار نشرة أعمال دورية إلكترونية تحدد المعالم الرئيسة للضريبة والسلع والخدمات التي تشملها، ولذلك يجب أن يبسط هذا المفهوم برسائل محددة وواضحة، وأنه من الأهمية بمكان التعرف على الإجراءات والخدمات التي يتضمنها النظام، من حيث الإعفاء أو الصفر الضريبي وأنواع السلع والخدمات المشمولة بذلك، من خلال وسائل الإعلام أو التواصل المجتمعي المباشر، حاثاً وسائل الإعلام على نشر هذه الثقافة وتضافر جهودها لتحقيق الكثير من المعطيات في هذا الاتجاه.
وذكرت الهيئة العامة للزكاة والدخل في وقت سابق أنه بموجب الاتفاق الموحد لضريبة القيمة المضافة والمعتمد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن المنشآت التي تتخطى إيراداتها السنوية قيمة 375 ألف ريال ستكون ملزمة بالتسجيل، أما المنشآت التي تحقق إيرادات سنوية بين 187.5 ألف و375 ألف ريال فسيكون تسجيلها اختيارياً، ويسمح لها باسترداد الضريبة، بينما المنشآت التي تقل إيراداتها السنوية عن 187.5 ألف ريال ستكون معفاة من التسجيل.
.

اختصاصيون يطالبون بأنشطة ومراكز ترفيهية لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 صفر 1439هـ - 21 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24810306

الجبيل - علي اللغبي
طالب اختصاصيون وأهالي ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الجبيل الجهات المشرفة على روزنامة الترفيه بضرورة توفير فعاليات وأنشطة موجهة لذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن تخصيص مراكز ترفيهية لهذه الفئة، لما له دور كبير في تحسين الوضع النفسي لهم وتسهيل اندماجهم بالمجتمع، معتبرين أن ما تقدمه بعض الفعاليات لهذه الفئة الغالية ما زال متواضعاً ولا يرتقي للمأمول.
يقول مطلق المطيري أحد أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة: «الأماكن الترفيهية المستهدفة لذوي الاحتياجات الخاصة تكاد تكون معدومة، حتى وإن وجدت فهي لا تجدي، وبالتالي لا بد من إيجاد وسائل ترفيهية تتناسب مع كل إعاقة على حدة، كالترفيه الذهني الذي يسهل على الطفل المعوق حركياً ممارستها بنفسه ما يشعره بالتفاعل والاندماج مع الآخرين»، مضيفاً» :إننا بحاجة إلى مراكز ترفيهية لذوي الاحتياجات الخاصة تتعامل مع جميع الإعاقات وتسهم في تنميتهم جسدياً وذهنياً ونفسياً.»
كما تحدثت خلود الشمري لـ«الحياة» قائلة: «أطفالنا من ذوي الاحتياجات الخاصة لم يأخذوا حقهم من الترفيه كبقية الأطفال، فهم يحتاجون إلى أماكن ترفيهية مهيأة لهم، ولا ننكر جهود الهيئة الملكية بالجبيل في توفير منطقة مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة ولكن سرعان ما تمت إزالتها، وما زال طفلي يسأل عنها باستمرار.»
وأضافت: «نريد أن نرى مناطق مخصصة لهذه الفئة الغالية على قلوبنا على الشواطئ وفي المتنزهات وداخل المراكز التجارية نظراً إلى كثرة الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين كبر البعض منهم ولم يعيشوا طفولتهم كبقية الأطفال الأصحاء.»
وطالبت بتوفير أرصفة ومسارات مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة على الشواطئ الرملية بالجبيل الصناعية تمكنهم من الوصول للبحر بكل يسر، إذ إنهم لا يستطيعون الوصول إليه بسبب الرمل الذي يعوق سير الكراسي المتحركة، مؤكدة بأنها تتجنب الذهاب إلى البحر بسبب هذه المشكلة التي تحرجها أمام طفلها، كما طالبت بإضافة فعاليات وأنشطة ترفيهية

موجهة لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن روزنامة ترفيه الجبيل كونهم جزءاً من المجتمع ويستحقون الأفضل، ولأن سعادتهم أمانة في أعناقنا، ولا نريد من هذه العوائق والنواقص أن تشعرنا بالعجز أمام حقوقهم البسيطة.

فيما قالت منى الزهراني: «أنا من الأمهات اللاتي يعانين في كل فعالية من غياب الأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وأتمنى أن يكون لهم الأولوية في الفعاليات الترفيهية بتخصيص فقرات موجهة لهم حالهم كحال الأطفال الأصحاء، حتى يشاركون ويندمجون مع الآخرين». وأضافت: «نعاني عندما يتم رفض مشاركتهم في الفعاليات مع الأطفال أو دخولهم بسبب الإعاقة ما يسبب لنا الكثير من الألم والحسرة والانكسار.«

وتحدث أحمد المطوع لـ«الحياة» عن المشكلات التي تواجهه كأب لطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها عدم مراعاة المنظمين في الفعاليات الترفيهية التي تقام طوال العام لهذه الفئة من خلال توفير مواقف خاصة بهم، وكذلك عدم وجود المسارات المخصصة لكراسي ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن عدم مقدرتنا على النزول إلى الممشى المحاذي للشاطئ وذلك لعدم وجود منزلق آمن لكرسي العجلات، إذ إن المنطقة المزروعة بالعشب ترتفع عن الممشى نحو 20 سنتيمتراً، وبالتالي لا يمكن النزول إلا عن طريق الدرج، ما يجعلنا مضطرين لطلب المساعدة من الآخرين لإنزاله إلى الممشى.

وطالب بتوفير دورات مياه نظيفة ومخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة على شواطئ الجبيل الصناعية، وكذلك أن تتم مراعاة وجود المنزلق المخصص للكراسي ذوي العجلات، وذلك لما تشهده الشواطئ والمنتزهات من ارتياد الأسر لقضاء أوقات ممتعة برفقة أبنائها.

وفي السياق ذاته، قالت الاختصاصية النفسية روان القناص رئيسة مركز وانا الصيفي: «إن الفعاليات الترفيهية مهمة للصحة النفسية للفرد بشكل عام، فهي مجال ليعبر عن طاقته بشكل مقبول اجتماعياً ويروح عن نفسه باختلاطه مع المجتمع الخارجي، ونحن هنا نتحدث عن ذوي الاحتياجات الخاصة الذين هم بحاجة إلى هذه الفعاليات ليندمجوا مع أقرانهم من العمر ذاته من الأطفال الطبيعيين، فمجتمع ذوي الاحتياجات الخاصة مغلق ومحدود في المدرسة، لذا تشكل الفعاليات الترفيهية لهم فرصة للتواصل مع الآخرين وتنمية مهارات التعامل والتواصل معهم.«

وأضافت» :إن الآثار السلبية لغياب الفعاليات الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة لا تنحصر عليهم، ولكن على المجتمع كافة، فنحن كذلك لا نملك ثقافة التعامل معهم ونلاحظ ذلك باستغراب أو خوف أطفالنا عند رؤيتهم في الأماكن العامة، وذلك لا يساعدنا في تقبل ذوي الاحتياجات الخاصة لو كانوا أفراداً من أسرتنا أو زملاء في العمل، إذ من الممكن للشخص العادي خلق فعالية ترفيهية لمجموعته من الأصدقاء أو الأهل بحسب موازنته المادية ووقته، ولكن ذلك ليس بالسهل لذوي الاحتياجات الخاصة، فهم بحاجة إلى فعاليات مدروسة ومنظمة تلائم قدراتهم.«

ورأت أن إضافة النشاطات والفعاليات الترفيهية لذوي الاحتياجات الخاصة ليست بصعبة أو مكلفة، لكنها بحاجة إلى أشخاص لديهم الفهم والإدراك لقدرات وإمكانات هذه الفئة لتنظيم النشاطات الموجهة لهم.

«العمل» تطبّق المرحلة الثالثة من تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 30 محرم 1439هـ - 20 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24790737

تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السبت المقبل، بتطبيق المرحلة الثالثة من تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، التي تشمل أنشطة بيع العطور النسائية، والأحذية، والحقائب، والجوارب النسائية، والملابس النسائية الجاهزة، والأكشاك، التي تبيع المستلزمات النسائية، وأقسام المحال، التي تبيع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى «متعددة الأقسام«، والأقمشة النسائية.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أن من بين الأنشطة المستهدفة المحال الصغيرة القائمة بذاتها، التي تبيع فساتين العرائس، والعباءات النسائية، والإكسسوارات، والجلابيات النسائية، ومستلزمات رعاية الأمومة، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المغلقة (المولات)، التي تبيع إكسسوارات وأدوات تجميل.
وقال إن الوزارة وضعت اشتراطات للبيئة المكانية، التي تعمل بها المرأة في المولات، سواءً أكانت مغلقة أم مفتوحة أم محال قائمة بذاتها أم متعددة الأقسام، إذ يجب أن يكون مكان عمل النساء في مكان يتميز بالخصوصية والاستقلالية، وفي قسم خاص ولائق بالنساء، ولا يؤدي إلى اختلاطهن فيه بالرجال، في حين، إذا كانت المنشأة تستقبل الجمهور، يجب تعيين حراسة أمنية أو نظام أمني على القسم النسائي.
وأضاف أن الاشتراطات تتضمن أنه لا يجب على صاحب العمل أن يوفر للعاملات مكاناً للراحة والصلاة ودورات المياه، بينما إذا كان المحل المخصصة لبيع المستلزمات النسائية وغير النسائية متعدد الأقسام فيشترط ألا يقل عدد العاملات في الوردية الواحدة عن ثلاث عاملات، وأن يكون قسم بيع المستلزمات النسائية معزولاً عن الأقسام الأخرى بحواجز متصلة، ويمنع توظيف نساء ورجال في قسم واحد نهائياً، كما يمنع وجود العاملين الذكور في الأقسام النسائية أو العكس.
يذكر أن صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) قدم حزمة من الخدمات دعماً للمرأة العاملة مادياً عبر دعم الأجر والتدريب، وبرنامجاً لحضانة الأطفال، وآخر لدعم المواصلات، ما يسهم بشكل مباشر في رفع عدد السعوديات في سوق العمل، والقضاء على البطالة بينهن.

الحياة
AL HAYAT

«التعليم»: فريق قانوني لحماية "المعلمين" من الاعتداءات وحفظ حقوقهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 30 محرم 1439هـ - 20 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24790730

الرياض - سعد الغشام
وجّه وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية مهنة التعليم والهيئتين التعليمية والإدارية والطلاب والطالبات والمبنى التعليمي تجاه أي اعتداءات أياً كانت ومن أي كائن كان، ووضع الضوابط والإجراءات التي تنسجم مع الأنظمة والقوانين المرعية، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة والنيابة العامة ووزارة العدل ووزارة الإعلام وغيرها من الجهات ذات الاختصاص، وقال: «إن الاعتداء على المعلم بأي شكل من أشكال الاعتداء سواء اللفظي أم الجسدي أم عبر وسائل الإعلام وكذلك التواصل الاجتماعي سيكون محل المتابعة لاتخاذ الخطوات النظامية التي تحفظ لأصحاب الحقوق حقوقهم وتسهم في أداء المعلمين والمعلمات لدورهم في بيئة تعليمية آمنة .«وأشار إلى أنه لا يمكن القبول بما يحدث من ازدراء فاضح لـ«مهنة التعليم «وتشويه لها ولمنسوبيها، وهم يمثلون جزءاً رئيساً من موظفي الدولة ويتمتعون بما تنص عليه الأنظمة من الإجراءات القانونية والنظامية التي تضمن لهم حقوقهم وتعرفهم بواجباتهم، وأن عدم الدراية بها لا يعفي الوزارة أيضاً من مسؤوليتها في هذا الشأن الذي تضطلع به كمسؤولية مباشرة تجاه موظفيها في الهيئتين التعليمية والإدارية، سواء في التعليم العام أم الجامعي، لاسيما وأن «الوزارة» حددت درجات المخالفات، ومكانها، ونوعها والجزاءات المترتبة على كل ذلك من خلال قواعد السلوك والمواظبة وضوابطهما المعمول بها في جميع مراحل التعليم، وأضاف: «إن الوزارة تعمل في ما يتعلق بعقوبة المخالفات التي تتم داخل المدرسة وفي إطار الحرم التعليمي»، مشدداً على أهمية توعية الطلاب والطالبات بخطورة الممارسات غير التربوية في التعامل مع المعلمين والمعلمات، والتأكيد على أن ذلك يعد مخالفة صريحة تستوجب العقوبة، أياً كان درجة تصنيفها في قواعد السلوك والمواظبة .وفي ما يتعلق بالاعتداءات والمخالفات التي تقع على منسوبي ومنسوبات التعليم خارج إطار المدرسة، أكد وزير التعليم أنه تم تشكيل فريق من الإدارة العامة للمتابعة والإدارة العامة للشؤون القانونية، انتهى إلى وضع دليل شامل يختص بتوضيح الإجراءات النظامية التي يتم من خلالها التعامل مع قضايا الاعتداء

على شاغلي الوظائف التعليمية والإدارية ومنسوبي التعليم، على أن يتم نشره عبر وسائل الإعلام وتبليغه لقطاعات الوزارة والمستفيدين من خدماتها من الطلاب والطالبات وأولياء أمورهم والمهتمين بالشأن التعليمي، كما وجه بوضع الترتيبات اللازمة لتكليف فريق قانوني مختص بمتابعة قضايا المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات لدى جهات الاختصاص في النيابة العامة ودوائر القضاء، مؤكداً أن وزارته لن تتهاون في أي حق من حقوقها لدى أي فرد أو مؤسسة، على ألا يتم التنازل عن الحق العام في أي قضية من قضايا الاعتداء، ومتابعتها مع الجهات ذات الاختصاص وفقاً لما تضمنه نظام الإجراءات الجزائية ونظام الجرائم المعلوماتية ونظام مكافحة الرشوة، إذ لا يطلب أي تنازل عن الحق الخاص من أيٍ من منسوبي الوزارة إلا ما يرغبون به طواعية ومن دون أي شكل من أشكال الضغط .واعتبر العيسى الميدان التعليمي هو أكبر قطاعات الدولة، وأن مهمة الوزارة، إضافة إلى دورها الاستراتيجي التعليمي، تهيئة بيئته وتوفير أدوات الدفاع عن حقوق منسوبيها وعلى رأسهم المعلمون والمعلمات وأعضاء الهيئة الإدارية وكذلك الطلاب والطالبات، لاسيما بعد أن شهد الميدان التعليمي في الآونة الأخيرة كثرة الاعتداءات على المعلمين في مناطق المملكة كافة، سواء من أولياء الأمور أم الطلاب، مما أثار حفيظة المعلمين من عدم تجاوب ومراعاة الوزارة لما يتعرضون له، كان آخرها معلم في شرق الرياض تعرض للاعتداء من ثلاثة أشخاص أحدهم ولي أمر طالب بطعنات، وكذلك معلم في المرحلة الابتدائية في منطقة الباحة تعرض للاعتداء بشق رأسه بعصا غليظة من طالب يدرس في المرحلة الثانوية..

«الأحوال المدنية» تصدر أكثر من مليوني بطاقة هوية وطنية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 30 محرم 1439هـ - 20 أكتوبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1631446

الرياض - فهد اللويحق
تجاوز عدد إصدار بطاقات الهوية الوطنية الصادرة من الأحوال المدنية لعام 1438هـ المليونين بطاقة.
ونشرت الأحوال المدنية إحصائية عن عدد البطاقات الصادرة للعام الماضي لعموم الجنسين والتي قدرت بـ 2.033.455 بطاقة كان نصيب الذكور منها 1.028.997فيما نصيب الإناث 1.004.458 بطاقة.
وبينت الأحوال المدنية أن هذا العدد يعد رقما قياسيا لم يسبق للأحوال أن حققته من قبل.

«التأمينات الاجتماعية»: العقوبة تنتظر من يتعمد إدخال بيانات غير صحيحة للمستفيدين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 30 محرم 1439هـ - 20 أكتوبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1631375

الرياض - محمد بن حراص
أكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على ضرورة تقديم جميع بيانات المستفيدين بصورة صحيحة، محذرة من تعمد إدخال بيانات غير صحيحة بقصد إفادة الغير من التعويضات التي يقررها النظام من دون وجه حق.

وأفادت المؤسسة في ردها على المستفيدين في موقع التواصل تويتر أنه: "إذا قدم الشخص متعمداً بيانات غير صحيحة بقصد الاستفادة من التعويضات المقررة تفرض عليه غرامة لا تتجاوز قيمتها قيمة التعويضات التي دفعتها له المؤسسة من دون وجه حق، إضافة إلى إلزامه برد ما تم دفعه من هذه التعويضات، وفي نظام التزوير يعاقب كل من أثبت وقائع أو أقوال كاذبة على أنها وقائع صحيحة ومعترف بها، بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وغرامة مالية من ألف إلى 10 آلاف ريال."

وأشارت إلى بطلان كل اتفاق أو تسوية تخالف أحكامه متى كان من شأن أي الاتفاقات الإضرار بحقوق المستفيدين أو تحمل المشتركين أو أفراد عائلاتهم التزامات إضافية، وفي حال إلغاء نصيب أحد أفراد العائلة لأي سبب من الأسباب مثل الوفاة أو بلوغ الحد الأقصى لسن الاستحقاق للذكور أو زواج الإناث أو وفاة أي فرد من أفراد العائلة فإنه يتم رد نصيبه لبقية المستحقين.

إعانة مالية وبطاقة تخفيض إركاب لمرضى "الكيماوي"

المصدر: جريدة المدينة السبت 1 صفر 1439هـ - 21 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/545097

أمين رزق

قالت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: إن مرضى العلاج الكيماوي من السرطان، يستحقون إعانة مالية وبطاقة تخفيض أجور الإركاب، وأشارت إلى انتهاء تحديث التقارير الطبية لمستفيدى الضمان والرعاية الاجتماعية اليوم أول صفر، مشيرة إلى أن أصل التقارير ترسل إلى وحدة الإعانات في الوزارة لإكمال التحديث وتصل رسالة بذلك إلى المستفيد، ويستفيد من خدمات الضمان أكثر من 880 ألف حالة، ومن الإعاقة قرابة المليون، وأوضحت أن خدمة إعانة الزواج للأيتام يتم صرفها للمستفيدين من منسوبي دار الأيتام التابعة للوزارة فقط، من جهة أخرى أوضحت الوزارة أن الوافد الخاص «زوج المواطنة» لا يعمل في المهن المقصورة على السعوديين وعددها 19 مهنة حاليًا، أغلبها إدارية، وتتراوح المبالغ المصروفة كإعانة بحسب نوع الإعاقة وشدتها، وتصل إلى 20 ألف ريال سنويًا.

«العمل": نقل نزيلات دار التربية بجازان بناء على قرار النيابة

هاشتاق يعيد القضية لدائرة الضوء

المصدر: جريدة المدينة السبت 1 صفر 1439هـ - 21 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/545046

طه الأمير

أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، خالد أباالخيل، أن نقل نزيلات دار التربية الاجتماعية بجازان؛ جاء بناء على قرار من النيابة العامة، إثر الفوضى التي أحدثنها الفتيات، وإتلافهن الأثاث، واعتدائهن على مديرة الدار، والعاملات.
وأوضح تعليق على إثارة القضية مجددا عبر هاشتاق تم تداوله على موقع التواصل «تويتر»، أن 7 من نزيلات الدار، أحدثن أعمال فوضى، وإتلاف للأثاث، واعتداء على مديرة الدار، وأفزعن العاملات؛ فتم التواصل مع إمارة المنطقة، والجهات ذات العلاقة حول ذلك، وقررت النيابة العامة نقلهن إلى مؤسسة «رعاية الفتيات» بعسير، حرصا على سلامة النزيلات الأخريات، والموظفات في الدار.
وقالت إحدى النزيلات بالدار لـ»المدينة»، إن المشكلة بدأت بين مديرة الدار والنزيلات؛ بسوء تفاهم إثر سماح المديرة بخروج اثنتين منهن، ما فجر جدالا لفظيا، لم تتعرض فيه المديرة لأي اعتداء بدني، بحسب قول النزيلة.
وأوضحت أنه لم يتم الاعتداء على المديرة، وأنها تعسفت في استدعاء الشرطة لهن، وإبلاغ النيابة التي أمرت بنقل زميلاتها، رغم ما يتعرضن له من سوء معاملة من قبل المديرة، والموظفين..
بدورها نفت مديرة الدار حديث النزيلة، وأكدت أن الفتيات اعتدين عليها بالضرب؛ بعد أن تم تسليم نزيلتين إلى شقيقهما بطريقة نظامية، مضيفة: «تعرضت للضرب، وتم نقلي إلى المستشفى بعد إصابتي نتيجة الاعتداء من قبل النزيلات.«

تحويلات نقدية للمواطنين.. والسعودية تبقى ضمن الأسعار الأقل عالمياً

توجُّه لتصحيح أسعار الطاقة.. وتخفيف العبء عن المواطنين بـ"حساب المواطن"

المصدر: جريدة سبق الاحد 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م
https://sabq.org/f59Wdq

عبدالله البرقاوي -الرياض
تعصف بالعالم العديد من التحديات على صعيد استدامة الموارد الطبيعية، إضافة إلى الانفجار السكاني الكبير، وتصاعد معدلات الاستهلاك بنِسَب عالية.. وتتشارك جميع دول العالم في مواجهة هذا التحدي، ومن بينها المملكة العربية السعودية؛ الأمر الذي يتطلب المسارعة إلى تبني حزمة من الإصلاحات الجذرية لمواجهته، خاصة على صعيد تصحيح أسعار الطاقة، وتبني سلوكيات جديدة، تقوم على الاستخدام الأمثل للطاقة؛ لتنعم الأجيال القادمة برغد العيش الذي يعيشه الجيل الحالي.
ومع بروز حلول تقليل الاستهلاك، والحاجة إلى تعديل بعض السلوكيات، بات بالإمكان الإبقاء على مستوى المعيشة نفسه، وباستهلاك أقل. ومن تلك السلوكيات التي يتعين تعديلها تبريد أماكن غير مستخدمة في المنازل، أو ترك أجهزة التكييف والأضواء دون الحاجة لها، واستعمال أساليب إنارة غير اقتصادية ومضرة بالبيئة، وعدم تبني أنماط طاقة فعّالة في المركبات والمصانع والمنشآت الخدمية.
ويشير المختصون إلى أن مزايا الاستخدام الأمثل للطاقة لن تنحصر ضمن حدود الأُسر المرشحة للاستفادة من الدعم المالي المباشر، والوفر الذي يمكن تحقيقه، بل يتعدى إلى المجتمع الذي سيتمتع بمستوى رفاهية أعلى، من خلال ضمان تنمية مستدامة على مدى العقود المقبلة، خاصة إذا ما علمنا أن السعودية تُعد من بين الدول الأعلى استهلاكًا على مستوى العالم في مجال الطاقة؛ وذلك بسبب تدني التعرفة المالية التي يسددها المستفيد لقاء خدمات المياه والكهرباء، والتي كلفت الخزانة العامة مليارات الريالات على مدى العقود الماضية.

وخلال السنوات المقبلة ستحتاج السعودية إلى الاستثمار بصورة أكثر كثافة في الطاقة لتوفير الكهرباء بأقل من سعر التكلفة، في الوقت الذي يدفع فيه المستخدم أقل من نصف قيمة التكلفة لإنتاج الكهرباء، ووجود ملايين الفواتير التي لا تزيد قيمتها على 150 ريال شهريًّا. وإن مثل هذا الوضع سيؤدي في المستقبل القريب – إن لم يحل – إلى استنزاف أموال الخزانة العامة في دعم شامل غير موجَّه، كان يمكن استخدامه في أنشطة تنموية تعود بالنفع على الجميع.

ومع انخفاض أسعار النفط عالميًّا تجد السعودية نفسها سائرة على طريق تصحيح أسعار الطاقة، وذلك بعد أن أعلنت بعض دول الخليج عزمها على رفع أسعار الوقود (البنزين والديزل (لشهر أكتوبر. ويُعزى هذا التوجه إلى حاجة السعودية إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها مع إطلاق رؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى التقليل من مستوى الهدر في إطار حزمة الإصلاحات الهادفة إلى رفع كفاءة الاقتصاد السعودي، والاستفادة من الموارد الطبيعية بمعدلات أعلى من السابق.

وتشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن السعودية – حتى مع توجهها نحو تصحيح أسعار الطاقة –سوف تبقى ضمن الأسعار الأقل عالميًّا. وبحسب ما أُعلن في بداية العام المالي فإن الحكومة وضعت برنامجًا يستهدف تخفيف العبء الناتج من تصحيح أسعار الطاقة على المواطنين عبر تحويلات نقدية مباشرة إلى "حساب المواطن"، إضافة إلى حلول أخرى بعيدة المدى، كالتوسع في مشاريع النقل العام داخل المدن وخارجها، وإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر بديلة؛ لما لذلك من دور في خفض التكاليف، واستيعاب تأثيرات رفع الدعم عن الطاقة على السلع والخدمات بصورة كبيرة، وتوجيهه نحو أنشطة أكثر إنتاجية على الاقتصاد الوطني.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

10آلاف تأشيرة أصدرت للعمالة في القطاع الحكومي خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/10/19/article_1269526.html

بلغ عدد تأشيرات العمالة الصادرة في القطاع الحكومي خلال النصف الأول من 2017، نحو 9739 ألف تأشيرة.

وبحسب تقرير حكومي اطلعت "الاقتصادية" عليه، فقد بلغ عدد التأشيرات الرجالية التي استخرجتها الجهات الحكومية نحو 6696 تأشيرة بنسبة 69 في المائة، مقابل 3043 تأشيرة للنساء بنسبة 31 في المائة.

واستحوذ القطاع التعليمي على نحو 35 في المائة من التأشيرات المستخرجة، بينما سجلت منطقة الرياض النسبة الأعلى من هذه التأشيرات المستخرجة بـ28 في المائة.

يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت فيه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه يتم نقل خدمات العامل أو العاملة المنزلية لصاحب عمل آخر في حال ثبت تأخر صاحب العمل بدفع الأجور لثلاثة أجور متتالية أو متفرقة دون سبب راجع للعامل، وذلك لإتاحة الفرصة لعمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم للعمل مرة أخرى في الحالات التي لا يكون عامل الخدمة المنزلي ومن في حكمه سبباً في حدوثها.

ودعت الوزارة في وقت سابق إلى عدم التعامل مع إعلانات البيع والتأجير والتنازل عن خدمات العمالة المنزلية، في الوسائل الإعلامية بكافة أشكالها، من قبل الأفراد أو الجهات غير المصرح لها بذلك، مؤكدة في الوقت ذاته استمرارها في رصد المخالفات المتعلقة بمثل هذا النوع من الإعلانات ورفعها للجهات المختصة ممثلة في الأمن العام واللجان القضائية في وزارة الثقافة والإعلام، لتطبيق العقوبات التي شملتها لائحة نظام المطبوعات والنشر في حق من ينشر الإعلانات المخالفة للأنظمة.

وأشارت الوزارة إلى أن ضوابط وتنظيمات الاستقدام أكدت عدم جواز ممارسة أي من الأنشطة المتعلقة بالتوسط في الاستقدام، وتقديم الخدمات العمالية، وتأجير خدمات العمالة للغير، إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة العمل

والتنمية الاجتماعية.
ودعت المواطنين والمقيمين الراغبين في خدمات العمالة المنزلية إلى الاستفادة من برنامج العمالة المنزلية "مساند"، للتعرف على المكاتب والشركات المرخص لها بمزاولة نشاط تقديم خدمات الاستقدام، إضافة إلى معرفة الجنسيات والمهن المتاحة في الموقع وكذلك التكاليف ومدد الوصول.

زمن حماية المعلمين

المصدر: جريدة المدينة 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/545161

إبراهيم محمد باداود

مهنة التعليم من أشرف المهن وأهمها ، فللمعلم مكانة مرموقة ،فالعلماء ورثة الأنبياء، وقد كانت الأمم تعنى بالمعلمين لأنهم المسؤولون عن تنشئة الأجيال فكان الخلفاء والسلاطين يتخذونهم مربين ومعلمين لأبنائهم ويتخذونهم مستشارين في أمورهم ، وهاهو أمير الشعراء يؤكد ذلك قائلاً (قف للمعلم وفِّه التبجيلا ... كاد المعلم أن يكون رسولا. (
بعض الأجداد والآباء يذكر بأنه كان البعض يخشى من المعلم أكثر مما يخشى أباه فقد كان يُعرف كثير من المعلمين بشدتهم بل وغلظتهم وقسوتهم ، فبعضهم لايعرف معنى الابتسامة مع طلابه ولايعرف من الوسائل الأساسية للتعليم إلا العصا والتي كانت ترافقه في كل حصة دراسية ،فلم يكن أحد يستطيع الابتسامة فضلا عن الضحك في أي درس ، ولم يكن أحد من الآباء يجرؤ أن يعترض على أي معلم قام بضرب أي طالب بل قد يسعى بعضهم لتشجيع المعلم على ضرب ابنه إن لم يكن منضبطاً في الدراسة وذلك بدعوى أن هذا في مصلحة الطالب.
أما اليوم فقد اختلف الوضع ولم يعد للمعلم تلك المكانة في نفوس بعض الطلاب فضلاً عن أولياء أمورهم ، وبدلاً من أن يخشى بعض الطلاب من المعلمين فقد أصبح بعض المعلمين يخشون من بعض الطلاب وأولياء أمورهم من الاعتداء ، وفي الوقت الذي كان يتجنب بعض الطلاب مواجهة معلميهم في الطرقات خارج المدرسة فقد أصبح بعض المعلمين يتجنبون مقابلة بعض الطلاب خشية منهم واتقاء لشرهم.
مؤخراً بدأت وزارة التعليم في اتخاذ إجراءات وصفتها بأنها ستكون (رادعة) للمسيئين لمنسوبي التعليم ولمن يتطاولون عليهم جسدياً أو لفظياً أو حتى إلكترونياً عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي ، وقد وجه وزير التعليم بتكليف فريق قانوني مختص بقضايا الاعتداء على مهنة التعليم ومنسوبيها واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية مهنة التعليم والهيئتين التعليمية والإدارية والطلاب والطالبات والمبنى التعليمي تجاه أي اعتداءات أيا كانت ومن أي كائن كان.
لم أتخيل أن تصل مكانة المعلم إلى هذا المستوى والذي تضطر وزارة التعليم إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات الرادعة لحماية المعلمين والمعلمات وممتلكاتهم ، فبدلاً من التقدير والإجلال والحب والاحترام والمكانة العليا التي كان يحظى بها المعلم في الماضي ، أصبحنا اليوم نضع إجراءات رادعة لحمايته والمحافظة عليه ، وهذا أمر يجب علينا أن نتأمل فيه وأن نتوسع في دراسته وأن نعرف الأسباب الحقيقية التي أدت لذلك فهل الخلل في المعلمين ؟ أم في الطلاب ؟ أم في أولياء الأمور؟ أم في قرارات الوزارة ؟.
قضية يجب أن تدرس بعناية وأن تعرف الأسباب الحقيقية وأن توضع الحلول اللازمة لها حتى لايتفاقم الوضع عما هو عليه الآن.

الفساد آفة المجتمعات

المصدر: جريدة اليوم 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4211430

محمد الصويغ

إذا نخر الفساد في جسد أي مجتمع من المجتمعات فقل عليه وعلى أهله السلام، فالفساد ظاهرة خطيرة تحول دون تقدم الأمم ونهضتها ونموها، وهو ظاهرة استشرت في كثير من الأمم ولم تعد عليها إلا بالخسران المبين؛ ذلك أن التساهل في مكافحتها هو من أخطر المسالك التي تؤدي إلى انهيار المجتمع والحاق أفدح الضرر باقتصادياته وبرامجه الاصلاحية ورغبته في النهوض والنمو.

وقد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين على القضاء على الفساد بمختلف أشكاله ومسمياته وأهدافه المخلة بأمن المجتمع وايقاف مسيرته التنموية، وازاء ذلك نادت البرامج الاصلاحية إلى الخلاص من هذه الآفة داخل المجتمع السعودي، وهي مناداة تحولت إلى برامج عمل لملاحقة أي مفسد والحيلولة دون نشر وبائه داخل المجتمع.

وقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية وصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب أمير المنطقة الشرقية على تصديهما لتلك الظاهرة الخطيرة والعمل على استئصالها ومعاقبة من يتورط في مسالكها المشينة المخلة بسلامة المجتمع وطمأنينته ومحاسبة كل من يثبت تورطه في أي أمر مخالف للأنظمة والقوانين المرعية من شأنه تمرير تلك الظاهرة وممارستها.

مكافحة الفساد الاداري وغيره من ألوان الفساد مهمة حرصت القيادة الرشيدة على الأخذ بها حتى يمكن القيام بأعباء النهضة بشكل صحيح وسليم، وهذا ما يجري على أرض الواقع، ولن تتهاون القيادة وكل مسؤول في الدولة عن ملاحقة هذه الظاهرة وايقاف من يحاول ممارستها عند حده ومحاسبته حسابا عسيرا على ما اقترفته يداه من أعمال مشينة تلحق الضرر بالمجتمع.

ونحمد الله أن بلادنا بفضل الله ثم بفضل قيادتها الرشيدة مهتمة بهذه المسألة الحيوية ومازالت تشدد العقاب ضد المفسدين ومن يحاول تمرير ألاعيبه بكل صورها، فالافلات من العقاب ليس مجديا، واكتشاف كل مفسد داخل مجتمعنا السعودي الآمن هو النتيجة الحتمية، وايقاف موجة تلك الظاهرة هو الأمر السائد بين كافة فئات مجتمعنا السعودي الذي يتوق دائما للأمن والطمأنينة والرخاء.

الفساد آفة خطيرة حذرت ومازالت تحذر منها كافة الشعوب، فهي ان حلت بمجتمع من المجتمعات واستشرت فيه فانها نذير بتخلف هذا المجتمع وعدم تقدمه ونموه، فالفساد يعتبر من أدوات الهدم والتحطيم لكل نية صادقة تتوق لنشر التنمية والنهضة والبناء، فالظاهرة تعد معول هدم لكل النوايا الصادقة التي تستهدف الوصول إلى أقصى درجات الرخاء والرفاهية والأمن.

وستظل قيادتنا الرشيدة ضاربة بيد من حديد على كل مفسد يحاول تمرير هذه الظاهرة الشريرة في المجتمع، فالاصلاحات الادارية التي أخذت بها القيادة الرشيدة حرصت أشد الحرص على احتواء هذه الظاهرة والقضاء عليها وعدم ظهور رؤوسها البغيضة داخل المجتمع، وهذا ما يحدث على أرض الواقع في بلادنا بحمد الله وفضله.

كاريكاتير

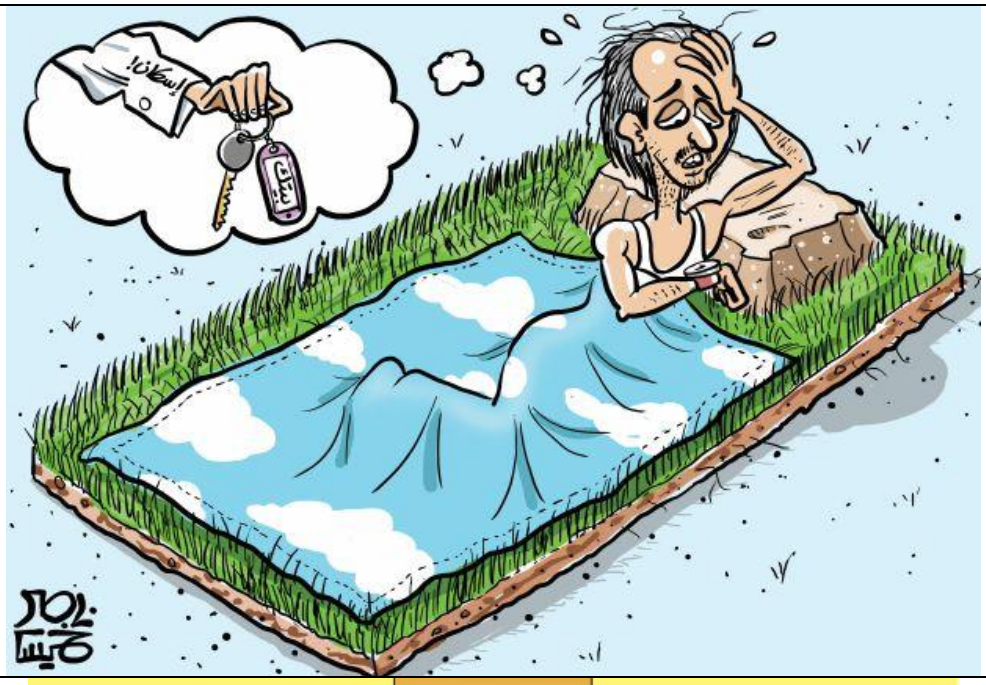

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24834032

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 صفر 1439هـ - 22 أكتوبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/24812736